

حقي

شركاء في تحويل حقوق الطفل إلى واقع

العدد الخامس، صيف ١٩٩٨



«تعتقد اللجنة الدولية لحقوق الطفل بضرورة ترويج بنود وشروط الاتفاقية بين أكبر عدد ممكن من الكبار والأطفال. ويتطلب ذلك تحضير مواد وبرامج تدريبية عن حقوق الطفل على أن يزود بها جميع العاملين والاختصاصيين في حقوق الطفل بمن فيهم القضاة، والمعلمون والمعلمات، والعاملون في المعاهد المختصة بالأطفال والمسؤولون عن تطبيق القانون.»
(من كتاب تطبيق اتفاقية حقوق الطفل، اليونيسيف، نيويورك، ١٩٩٨، ص ٥٦٥).

المحتويات

- أخبار
٣-٢ ص
- الافتتاحية
٣ ص
- التدريب على حقوق الطفل
٥-٤ ص
- التقرير السنوي لمنظمة الدفاع الدولية
٥ ص
- دليل التدريب العربي
٦ ص
- جوليا جيلكس عن «دليل الإيسكا»
٧ ص
- اللقاء التشاوري الرابع لحقوق الطفل
٩-٨ ص
- خبرات عربية
١٠ ص
- التوعية على حقوق الطفل
١١ ص
- الغناء حقوق الطفل
١٣-١٢ ص
- مقابلة
١٤ ص
- موارد
١٦-١٥ ص



شارك في هذا العدد:

أنطوان كيرون، جوليا جيلكس، خالد النبريص،
سليمي أبو الحاج، سميرة لوقا، سناء عسيران،
فريد أنطون، مجدي ناصيف، محمد العاضي،
محمود المصري، نسرين خلف، هند خلقي
الناشر: «ورشة الموارد العربية» مع «رادا بارتن».
عنوان المراسلة والاشتراك:

ARC, P.O.Box. 7380 Nicosia - Cyprus

أطفال غزة يكفون ويتسولون

يؤدي الوضع الاقتصادي الخانق في غزة إلى تزايد مطرد في نسبة عمالة الأطفال، حيث يرتفع مستوى البطالة بين البالغين إلى ٣٢٪، ويزداد تدني دخل العاملين بسبب القيود الصارمة التي تفرضها إسرائيل على العمالة الفلسطينية.

ويرى العاملون الاجتماعيون أن عمالة الأطفال غير المنظمة في تزايد مستمر في غزة، وأن ذلك يؤدي إلى زيادة حالات الاكتئاب والعنف والنزعة الإجرامية لدى الأطفال، تحت ضغط الحاجة المادية.

ويتراوح عمل الأطفال بين بيع مناديل الورق والحلوى والمكسرات والسجائر، وتنظيف زجاج السيارات على مفارق الطرق لقاء ٢٠ سنتاً أميركياً. ويتنافس أطفال آخرون على البحث في فضلات الطعام، بينما ينصرف أطفال آخرون إلى التسول في الشوارع. (عن «النهار»، ١٩٩٨/٢/٢٤).

مؤتمر لحقوق الطفل في الجامعة الأميركية ببيروت

نظّم نادي الصليب الأحمر، في الجامعة الأميركية ببيروت، في أواخر شهر آذار/ مارس ١٩٩٨، مؤتمراً لحقوق الطفل، وعلاقتها بأحوال الأطفال المعاقين، والتعليم الإلزامي وعمالة الأطفال، وجرائم الأحداث، والأطفال الذي يعيشون في ظروف صعبة. شارك في المؤتمر أخصائيون، ونظم خلاله معرض للصور، وتضمن إحصائيات ودراسات عن الصعوبات التي يواجهها الأطفال في مجالات شتى. وكان بين المشاركين ممثلون عن اليونيسيف ووزارة الصحة اللبنانية. (عن «النهار»، ١٩٩٨/٣/٢٦).

مؤتمر العمل الدولي: اتفاقية جديدة عن عمل الأطفال

انعقدت في شهر حزيران/ يونيو في جنيف الدورة ٨٦ لمؤتمر العمل الدولي، شارك فيها ثلاثة آلاف مندوب من ١٥٧ دولة.

بحث المشاركون في إصدار اتفاقية دولية جديدة للقضاء على «أسوأ أشكال تشغيل الأطفال»، بما في ذلك الأعمال الخطرة، والعمل القسري، وظروف العمل المشابهة للعبودية، والعمل في الدعارة وتجارة المخدرات. واتفق على مناقشة بنود الاتفاقية الجديدة المقترحة، في دورة تالية، يتم تحديد موعد لها في مؤتمر العام المقبل ١٩٩٩. (عن «السفير»، ١٩٩٨/٦/٢٧).



تظاهرة ضد عمالة الأطفال أمام مجلس النواب اللبناني

شارك نحو مائة طفل، مع ممثلين عن منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في اعتصام أمام مجلس النواب اللبناني في شهر حزيران/ يونيو، احتجاجاً على ظروف عمالة الأطفال في لبنان.

ورفع الأطفال خلال التظاهرة يافطات تطالب بمجموعة من حقوقهم (التعليم، الملابس، المسكن، الغذاء)، ونددوا في أغنية بـ«الراشدين الذين يستغلون الأطفال».

واستقبلت التظاهرة رئيسة اللجنة النيابية لحقوق الطفل نائلة معوض معربة عن تبنّيها لمطالبهم، ومشيرة إلى إقرار قانون يجعل التعليم الابتدائي إلزامياً، وإلى نص لقانون يرفع الحد الأدنى لسن تشغيل الأطفال من ٨ إلى ١٣ سنة. (عن «النهار»، ١٩٩٨/٦/٢٢).

عشرون دولة جديدة توقع اتفاقية حظر الألغام

انضمت عشرون دولة جديدة إلى توقيع الاتفاقية الدولية المنداهضة لزرع الألغام. وكانت مائة وعشرون دولة قد وقعت هذه الاتفاقية في أوتاوا (كندا) في كانون ١/ ديسمبر ١٩٩٧. وتتسبب الألغام بمقتل ٢٦,٠٠٠ مدني، كل سنة، أكثر من نصفهم من النساء والأطفال.

أخطار الألغام: في لبنان واليمن والشرق الأوسط

انعقدت في ٢١/٢/٩٨ في فرع جامعة البلمند بالأشرفية (بيروت/ لبنان) ورشة عمل لتطوير التعاون في موضوع الوقاية من الألغام. سبق هذه الورشة لقاء في اليمن، نظّمته «رادا بارنن» السويدية بالتعاون مع منظمات دولية أخرى، من ٤.٣/ ١١/ ١٩٩٧، لتحريك موضوع حظر الألغام في منطقة الشرق الأوسط.

اليونيسيف: مليوناً طفل ضحايا الحروب في عشر سنوات!

أفاد تقرير لليونيسيف أن ضحايا النزاعات المسلحة في السنوات العشر الأخيرة من الأطفال قد بلغ مليونين. وأنه لم يسبق ذلك للأطفال أن حملوا مثل هذا العبء على مر التاريخ. ويضيف التقرير أن ضحايا الحروب

والنزاعات المسلحة في السنوات العشر الأخيرة أربعة ملايين طفل مصابين بحالات إعاقاة مدى الحياة، ومليوناً من حملة الندوب والجروح الخطيرة. أما ضحايا الألغام من الأطفال فيشير التقرير إلى أنهم يصلون إلى ثمانمائة شهرياً، كما يشكل الأطفال تسعين بالمائة من ضحايا النزاعات والحروب الأهلية الحالية. (عن «السفير»، ١٩٩٨/٣/٢٦).

٣٥ دولة في مجلس الأمن تناقش تجنيد الأطفال

بادرت ٣٥ دولة في مجلس الأمن، للمرة الأولى، إلى مناقشة موضوع تجنيد الأطفال. وحدد وزير خارجية أوغندا الأسبق (وهو الممثل الخاص للأمم المتحدة في موضوع مشاركة الأطفال في النزاعات المسلحة) المناطق التي انخرط فيها الأطفال مؤخراً في النزاعات المسلحة بخمسين بلداً، بينها منطقة البحيرات العظمى في إفريقيا، وسيدرايون والبوسنة وكوسوفو وأميركا الوسطى وكمبوديا. وأضاف إلى أن في العالم اليوم ١٧ مليون لاجئ و٣٠ مليون مهجر، نصفهم من الأطفال. وقال إنه يقدر عدد «الأطفال الجذود» الذين تقل أعمارهم عن ١٨ عاماً بنحو ربع مليون

مؤتمر في هولندا عن تجنيد الأطفال

نشر ائتلاف حقوق الطفل في هولندا تقريراً عن مؤتمر عن تجنيد الأطفال، وحقوق الطفل في النزاعات. حمل التقرير عنوان «الجنود الأطفال»، وهو متوفر باللغة الإنكليزية. يمكن الحصول على نسخة من العنوان التالي:

SAVE THE CHILDREN
P.O.Box 82061
2508 EB THE HAGUE
NETHERLAND
FAX: 31 (0) 70 3650 1279
E-MAIL: SAVE@54all.nl

ثمن النسخة ١٠ دولارات أميركية.

يشاركون في الحروب في شتى أنحاء العالم.

وقد طالب ممثلو دول عديدة بحظر تجنيد الأطفال تحت ١٨ سنة، وتجريم المخالفين وإحالتهم إلى محكمة جنائية دولية، جرى البحث بتشكيلها في مؤتمر عُقد في روما خلال شهر تموز/ يوليو. (عن «السفير»، ١٩٩٨/٧/١).

مأساة أطفال العراق بعنسة المصورين اللبنانيين

أقام طلاب الجامعة الأميركية في بيروت معرضاً لمأساة أطفال العراق كما سجلتها عدسات المصورين اللبنانيين (مائة صورة تقريباً).

تعرض الصور مختلف وجوه الحياة القاسية التي يعانها أطفال العراق من جراء الحصار المضروب على بلدهم، في أزقة الشوارع، وأسرة المستشفيات. ويبدو في هذه الصور الوهن الشديد الذي يعانها أطفال العراق لسوء التغذية، ونقص الأدوية في المستشفيات. (عن «الحياة»، ١٩٩٨/١/١٣).

المحكمة الدولية لحقوق الطفل: استغلال الأطفال جنسياً

تتعدد المحكمة الدولية لحقوق الطفل في دورتها الثالثة في بانكوك (تايلاند) من ١٤.١٨/١٢/١٩٩٨. وتركز هذه الدورة على الأبعاد الدولية لاستغلال الأطفال جنسياً، عن طريق استصدار قوانين وطنية تجرم سفر الأفراد للسياحة بهدف إقامة علاقات جنسية مع الأطفال، على أن تسمح القوانين الجديدة لسلمطات البلد الذي ارتكب فيه الانتهاك، بمحاكمة السواح المتورطين. كذلك، قررت المحكمة أن تخصص دورتها الثالثة لتوفير تعليمات جديدة لجميع المناضلين ضد الاستغلال الجنسي للأطفال. (عن «نشرة CRIN»، ١٩٩٨/٦)

عن التدريب

لماذا عدد خاص من «حقي» عن التدريب؟
ربما لأن التدريب نقطة وصل ما بين المعرفة والتطبيق، يعزز كليهما ويضيف بُعداً آخر للمهارات السلوكية الضرورية لتطبيق بنود اتفاقية حقوق الطفل كافة. وتساهم عملية التدريب في التواصل و«التشبيك» بين العاملين على ترويج اتفاقية حقوق الطفل. وذلك من خلال التدريب على المشاركة في الخبرات، والصعوبات، والحالات الإيجابية التي تمت على صعيد التوعية على حقوق الطفل. ومن ناحية أخرى تسمح الورشات التدريبية للمشاركين بالتعرف على الأساليب المختلفة التي يتعامل بها كل عامل في هذا الحقل. وربما تكمن أهمية التدريب على التوعية على حقوق الطفل، في تطوير مفاهيم وقيم تساهم في تحديد التحولات اللازمة في المجتمع العربي، وتعزيز الممارسات والقيم المساندة لحقوق الطفل في المجتمع العربي. كذلك فإن التدريب يساعد على «تمكين» كل متدرب ومدرب من اكتشاف وتعزيز قدراته، واستنباط أفكار وابتداع أساليب ومهارات تؤدي جميعها إلى تعميق المعرفة بحاجات الإنسان العربي.
فأطفال اليوم هم شبيبة ومستقبل مجتمع يعزز قبول الآخر واحترام حقوقه. والتدريب هو إحدى الوسائل لغرس هذه المفاهيم والقيم.

«سناء و. عسيران»

التدريب على حقوق الطفل في لبنان

محمود مصري

أمين السر العام،

تجمع الهيئات من أجل حقوق الطفل في لبنان



كان لمساهمات المنظمات الأهلية في لبنان الدور الفعال في شرح نصوص الاتفاقية والتوعية بها والترويج لها والإعلام عنها، وتشكيل مجموعات الضغط عبر حشد التأييد اللازم من كافة المؤسسات والمنظمات المعنية بهذا الشأن. أدى ذلك في فترة لاحقة إلى تعاون مجموعة من المنظمات الأهلية في تأسيس شبكة عُرفت باسم «تجمع الهيئات من أجل حقوق الطفل في لبنان» حددت أهم أهدافها بما يلي:

١. رفع مستوى الوعي بالاتفاقية
٢. التدريب على اتفاقية حقوق الطفل
٣. العمل مع الجهات الحكومية على تطبيق الاتفاقية

إن وضع التدريب كهدف ينطلق من دور التدريب في نشر مبادئ الاتفاقية وأحكامها والترويج لها، وفي التوعية بها، وتحديد الجهات المستهدفة في برامج التدريب (أطفال / كبار / أهالي / إعلاميين / عاملين صحيين واجتماعيين / مربين حادقات / رجال شرطة وقانون / قضاة).

أهمية التدريب

التدريب فن ريادي يهدف إلى بناء قدرات القوى البشرية العاملة في مجال الطفولة، وإحاطتها بمواضيع ومواد الاتفاقية بطريقة سهلة وديناميكية.

ويهدف التدريب في هذا المجال إلى إحداث تغيير في ثلاثة ميادين أساسية وهي:

١. الميدان المعرفي (التوعية والتعريف)
٢. الميدان الوجداني (التأثير في القيم والمواقف).
٣. الميدان الحركي (التأثير في السلوك والتصرف).

يتحقق ذلك من خلال إكساب الفئات المستهدفة مهارات ومعارف جديدة، وزيادة قدراتهم وتمكينهم من المعرفة وتعزيز ثقتهم بنفسهم خاصة فيما يتعلق بإمكانية وطرق تطبيق أحكام ومواد الاتفاقية في مجالات عملهم، وذلك عبر إحاطتهم بالموضوع بشكل كافٍ ووافٍ وبطرق تحويل تلك المبادئ إلى خطوات عملية سهلة التنفيذ والتطبيق، وتزويدهم بطرق ناشطة ومفيدة عبر تأمين إمكانية الانتقال من حالة إلى حالة أفضل، وذلك عبر التفاعل وتبادل الخبرات بين الفئات المستهدفة أثناء وبعد التدريب.

من الانجازات التي حققتها برامج التدريب في لبنان:

١. تحديد أهداف التدريب ووضوحها وبساطتها.
٢. صياغة الأهداف التدريبية بلغة السلوك عند المتدرب.

٣. القدرة على قياس الأهداف التدريبية عند المتدربين عبر برامج عملهم اللاحقة.

٤. شمول الأهداف التدريبية الشروط التي يجب أن تتوفر في المتدرب وتمكينه بالتالي من الأداء في إطارها.

٥. شمول البرامج التدريبية كافة القطاعات المهنية المعنوية بشؤون الطفولة، إضافة إلى تغطيتها معظم المناطق اللبنانية.

٦. متابعة البرامج التدريبية المركزية بعدة دورات متتابعة على مستوى المناطق.

إن تحديد نطاق في دورات التدريب على حقوق الطفل في لبنان لا يلغي التفكير بالصعوبات، ولا يغني عن التذكير بالمشكلات الدائمة للتدريب على هذا البرنامج بشكل خاص، والتدريب بشكل عام (في لبنان وفي الوطن العربي) لتشابه الظروف والإمكانات، ومنها على سبيل المثال لا الحصر: (١) غياب الخطط الواضحة للتدريب. (٢) الافتقار لحقائب ومواد تدريبية. (٣) صعوبات التمويل. (٤) قلة المدربين. (٥) عدم تحديد الفئات المستهدفة. (٦) عدم استمرار المتابعة

إن خطة وطنية واضحة للتدريب على اتفاقية حقوق الطفل، توفر فرص التنسيق والتعاون بين مجموعة من العناصر المتكافلة لنجاح هذا البرنامج، منها المؤسسات الحكومية المعنية والمنظمات الأهلية والجهات المانحة الدولية. إلا أن هذا التنسيق دونه عقبات، ويتطلب قدرًا عاليًا من التفاني والترفع عن الخصومية والمصالح الضيقة. من العقبات:

أ. نفتقر في لبنان إلى حقائب تدريبية مجربة ومقننة تساعد المدرب على مہمته وتزوه المهارات والمعارف والنشاطات الداعمة لبرامج التدريب.

التقرير السنوي لمنظمة الدفاع الدولية للأطفال (قسم فلسطين)

صعبة، خاصة الذين / اللواتي هم / هن ضحايا العنف السياسي أو الاجتماعي (الأطفال العاملون والأطفال ضحايا الألغام الأرضية).

٣. المساهمة في توسيع الإمكانات التربوية غير النظامية، والتركيز على التدريب على مهارات معيشية، وتمكين الأطفال، وتوعية المجتمع المحلي على حقوق الطفل ومساندة الأطفال، كما ستولي المنظمة أولوية للدفاع عن حقوق الطفلة.

٤. تطوير استراتيجية شاملة ومتكاملة لتوعية المجتمع المحلي بحقوق الطفل، لذلك ستقوم المنظمة باعتماد برامج قانونية واجتماعية وتربوية. والالفت للنظر ان المنظمة ستقوم

بالتدريب على التوعية القانونية والحقوقية في الضفة الغربية، من أجل تحريك وتنمية الاحترام لحقوق الطفل في النظام التطبيقي للقانون الفلسطيني. وكانت المنظمة قد نفذت برامج تدريبية لكل من البوليس الفلسطيني ولقوى الأمن. ودرّبت ٤٠ شرطياً على كيفية معاملة الأطفال الأسرى حسب الأصول والقواعد المتبعة في الاتفاقيات الدولية، مثل الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل.

وتشير المنظمة في تقريرها الى الانجازات التي حققتها خلال عام ١٩٩٧، والى قيامها بثلاثة نشاطات تدريبية في مجال حقوق الطفل، بالشراكة مع منظمات أخرى استهدفت الآباء والأمهات والمجتمعات المحلية في القدس وقلقيلية ونابلس. واشترك في الدورات التدريبية أكثر من ٧٠ أباً وأماً، وقيادات مجتمع محلي.

ويبدو أن النشاطات التدريبية للمنظمة لا تقتصر على تدريب الآخرين، بل تشمل أيضاً تدريب موظفين، كجزء من تفعيل عملهم، لذلك قامت بتدريبهم محلياً وفي الخارج.

نشرت منظمة الدفاع الدولية للأطفال

/ قسم فلسطين تقريرها السنوي لعام ١٩٩٧. يعكس التقرير الأوضاع السياسية، والاجتماعية والاقتصادية المؤثرة على وضع الأطفال الفلسطينيين، ويعرض أولاً الوضع الاقتصادي رابطاً بين ضيق المساحة الجغرافية، وتأثير ارتفاع البطالة والفقر على حد سواء، علماً بأن مجموع الخسارة الاقتصادية الفلسطينية بسبب إغلاق إسرائيل حدودها بوجه العاملين الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة بلغ ٣٠ مليون دولار، أي ضعف قيمة الأموال التي قدمها الممولون خلال عام ١٩٩٧. من عناوين التقرير الرئيسية:

ربط التقرير ازدياد البطالة والفقر بارتفاع عدد الأطفال العاملين، ونبه الى أن نسبة ١١٪ من العمال هم أطفال تتراوح أعمارهم ما بين ١٢ - ١٦ سنة. كما يسبب الفقر والبطالة تصاعد العنف ضد الأطفال. فقد قامت المنظمة بالدفاع عن ٨٤ حالة قانونية لأطفال تتراوح أعمارهم ما بين ١١ - ١٨ سنة محتجزين في السجون الإسرائيلية. فإسرائيل لم تبدأ بعد تطبيق اتفاقية حقوق الطفل أو أي أدوات دولية تخص الأطفال الفلسطينيين. وكذلك لم تقم السلطات الفلسطينية (أو قضاء الأحداث) بإقرار قوانين خاصة بالأطفال.

وركّز التقرير على التغييرات الداخلية التي تقوم بها المنظمة من أجل تفعيل نشاطاتها، مثل برامج التوعية بحقوق الطفل، وعلى ضرورة التخطيط على المدى البعيد، ودمج البرامج ليكون العمل في مجال حقوق الطفل شاملاً، وبسبب إعادة النظر في هيكلية العمل، قررت منظمة الدفاع الدولي / قسم فلسطين التركيز على النشاطات التالية لعام ١٩٩٧ حتى العام ٢٠٠٠:

١. حماية الأطفال الذين / اللواتي انتهكت حقوقهم من قبل السلطات الإسرائيلية أو الفلسطينية، والمساهمة في تطوير نظام قضاء الأحداث في منطقة الحكم الذاتي الفلسطيني، كمحاولة استراتيجية نحو تنمية واحترام حقوق الطفل القانونية.

٢. النظر في الاحتياجات الشاملة للأطفال الذين يعيشون في ظروف

ب. نعاني في فترة ما بعد الحرب الأهلية من قلة الموارد المالية وصعوبة تمويل البرامج والمشاريع على كافة الأصعدة.

ج. على الرغم من وجود مجموعة لا بأس بها من المدربين في لبنان، إلا أن قلة منهم عملت على اتفاقية حقوق الطفل، وذلك لحدثة العمل بهذا البرنامج.

د. التدقيق في اختيار الفئة المستهدفة وذلك بالتحديد المسبق لأهداف الدورات ووضع معايير معينة، أقلها معايير الأداء والعمل والشروط التي يجب على المتدرب أن يقوم بالأداء في إطارها.

هـ. ان المتابعة (بعد الدورات التدريبية) ضرورية، لمعرفة التطور الذي حققه المتدرب، وتقويم أدائه والإشراف عليه وتوجيهه أثناء العمل.

وأخيراً، يمكننا القول ان برنامج التدريب على حقوق الطفل في لبنان، رغم الصعوبات والمشاكل التي تعترضه، هو برنامج ريادي على المستوى الوطني والإقليمي. وما الاستمرار به لأكثر من عام ونصف، وانجاز خمس دورات تدريبية مركزية وأربع دورات مناطقية، والعمل مع ما يناهز ١٨٠ متدرباً/ متدربة، سوى دلالة على أهمية البرنامج، والإصرار على متابعته في السنوات القادمة، مع التخطيط لتذليل ما يعترضه من مشكلات وصعوبات.

ان هذا البرنامج لم يكن ليصدر النور ويستمر لولا الدعم المادي والمعنوي الذي وفرته اليونيسيف التي كان لها الفضل السباق في اطلاق هذا البرنامج، بالتعاون مع المجلس الأعلى للطفولة في لبنان، الجهة الرسمية الحاضرة، وبالتعاون والتنسيق مع تجمع الهيئات من أجل حقوق الطفل في لبنان.



حكاية الإصدار العربي

دليل التدريب

إعادة صياغة عربية
وليس مجرد ترجمة

الاتحاد الدولي لحقوق الطفل 1991

دليل التدريب على اتفاقية

حقوق الطفل



الطبعة العربية

© ويذاقون العربية العربية للصحة والتنمية
11 رمسيس - جريدة الطفل - ليبيا
1998

ورشة حول العربية العربية للصحة والتنمية بالتعاون مع منظمة اليونيسيف

نشأت فكرة دليل التدريب من التزام اتحاد الغوث الدولي، تدريب العاملين في المنظمات الأعضاء على مضمون الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، وعلى أساليب تطبيقها. وفي آذار/ مارس 1996، بدأت «ورشة الموارد العربية (و.م.ع)» بتشجيع ودعم من «رادا بارن» (منظمة غوث الأطفال السويدية) العمل على تعريف دليل التدريب. ومنذ البداية، كان من الواضح أن الدليل لم يكن يحتاج إلى ترجمة فحسب، بل إلى نظرة نقدية إلى محتوياته، تؤدي إلى تكييف منهجي ومدرج للدليل بما يتلاءم والواقع الثقافي العربي المتنوع، ويلائم اختلاف وجهات النظر في العالم العربي. وقد تطلب التكييف اختباراً ميدانياً وتجميعاً للمراجع والأمثال والأقوال ووجهات النظر المختلفة، والرسوم الإيضاحية المتداولة في الواقع العربي. لذا لم تأت الطبعة العربية ترجمة حرفية، فهناك نصوص أساسية وصاحبة في البيئات المختلفة، وغيرها من النصوص يجب أن تستبدل أو يضاف إليها حالات من الخبرة الميدانية العربية.

أهداف الدليل

يهدف الدليل إلى:

- » التوعية على المعتقدات والمواقف والسلوك فيما يتعلق بالأطفال وحقوقهم.
- » التوعية على الاختلافات الثقافية في مجال الطفولة.
- » توليد فهم أعمق لمبادئ الاتفاقيات الدولية في مجال حقوق الطفل ومضمونها، فضلاً عن تطوير القدرة على تطبيقها.

محتويات الدليل

لقد طور هذا الدليل ليصبح صالحاً للاستعمال من قبل فئات واسعة من المهنيين.

يقدم الدليل حكاية الإصدار العربي، وجرده بالتعديلات التي أجريت على النص الأساسي باللغة الإنكليزية. وعلى سبيل المثال فهناك (عربي - انكليزي، وانكليزي - عربي) فهرست بالمفردات، متوفر باللغتين العربية والإنكليزية، وترجمة بأسماء المنظمات الدولية. وتشمل التعديلات تقارير عربية عن حقوق الطفل وملاحظات لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل على تقارير البلدان العربية عن مدى التقدم في إعمال الاتفاقية في هذه الدول.

محتويات الدليل

- » يتضمن الجزء الأول المقدمة، التي تعرض أهداف الدليل التدريبي، وطريقة استخدامه والتعليمات المساعدة على ذلك.
- » يعرض الجزء الثاني تاريخ حقوق الطفل، ومفهوم هذه الحقوق وحالتها الراهنة.
- » أما الجزء الثالث فيركز على محتوى الاتفاقية ودور المنظمات الأهلية في صياغتها. إضافة إلى مواد مختلفة، كقائمة الدول التي وقعت الاتفاقية.
- » الجزء الرابع يعرض كيفية تطبيق الاتفاقية، ويقدم صورة عن أعمال اللجنة

الدولية المعنية بحقوق الطفل، وطريقة تزويدها بالتقارير، ودور المنظمات الأهلية في المراقبة والمتابعة وإعداد التقارير.

* يشرح الجزء الخامس طريقة العمل بالاتفاقية واستخدامها في مجالات عديدة، مثل طريقة أخذ رأي الطفل، وإشراكه بالعمل على تطبيق بنود الاتفاقية.

وتعرض خاتمة الدليل قائمة بالموارد وسائر المعلومات الأخرى المتعلقة بالاتفاقية ووسائل تطبيقها، مثل عناوين المنظمات العاملة في مجال حقوق الطفل في المنطقة العربية، وكيفية تحويل نصوص حقوق الطفل إلى واقع معاش. وبما أن الأهمية الحقيقية للاتفاقية الدولية لحقوق الطفل تتمثل بإذاعة المعرفة فيها، ومدى اعتمادها أساساً للقرارات السياسية والنشاط الاجتماعي الخاص بحقوق الطفل، فإن بالإمكان

ملاحظات على دليل التدريب

مجدي نصيف

جمعية الصعيد للتربية والتنمية

1. يجب زيادة الأنشطة الخاصة بتعريف بنود الاتفاقية
2. يجب أن يحتوي الدليل على:
 - أ. أنشطة خاصة بمحاورة الاتفاقية الأربعة (التعليم، الصحة، المشاركة، الحماية)
 - ب. يجب أن تقسم الأنشطة تبعاً لفئات عمرية واقترح من 7-10 سنوات، ومن 11-18 سنة.
 - ج. يجب أن يشتمل كل نشاط على الآتي: اسم النشاط، مقدمة عنه، هدفه، خطوات القيام بالنشاط، مدة النشاط، المواد المستخدمة فيه، أسئلة للمناقشة، طرق متابعة تنفيذ النشاط.
 - د. يجب أن يحتوي الدليل على «دليل للأنشطة» أو كيف يستعمل هذا الدليل، جزء عام يتناول: مقدمة، دور المنشط ومواصفاته في قيادة النشاط، مقومات نجاح جماعات الأنشطة، ديناميات الجماعة، مهارات العمل الجماعي، مهارات المناقشة والحوار، المناخ الذي يجب أن يوفره المنشط، المراحل العمرية وخصائصها بشكل عام من 7-10 سنوات، ومن 11-18 سنة.
 - هـ. استراتيجيات ممارسة الأنشطة وطرق تنفيذها:
 - أ. لعب الأدوار، استخدام الدراما، العمل مع جماعات صغيرة، استخدام الملصقات، استخدام الصور، استخدام أسلوب المناقشة.
 - ب. ملاحظات عامة
 - ج. مصادر مقترحة للقراءة

الجهود العملية التحضيرية للنسخة العربية

في مايو / أيار ١٩٩٦ نظمت ورشة الموارد العربية ورادا بارنن وهيئة التنسيق للمنظمات اليمينية غير الحكومية لرعاية حقوق الطفل الأيام التدريبية الأولى باستخدام المواد العربية الأولى من الدليل، وذلك في صنعاء وبتشجيع من الحكومة اليمنية.

كانت هذه الدورة عملاً ريادياً من نواح عدة: إذ جرى فيها اختبار مسودات من مشروع الإصدار العربي من دليل التدريب، واجتمع لذلك أربعة مدربين هم: جوليا جيلكس، ومي حداد، وشيرين صيقي، وفريد أنطون الذين أتوا من بلدان وخلفيات وخبرات ميدانية مختلفة لتسهيل عملية التدريب. وقد أسست الأيام التدريبية على قاعدة التعلم المشترك التي تعول على معرفة وخبرة المشاركين والمشاركات في التدريب. طبق المشاركون والمشاركات أكثر من ٩٥ نشاطاً في غضون خمسة أيام تدريبية. ورغم أنه لم يكن من الممكن اختبار كل إمكانات «الدليل» ولا كل مواده، فقد صار من الواضح أن فيه مواداً أساسية مفيدة، كما إن فيه مواداً تحتاج إلى تعديل، وأخرى تحتاج إلى استبدال أو إضافة.

وقد جرى توثيق هذه «الأيام التشاورية» وكذلك الدورات التي تلت، في تقارير مفصلة. تفيد في المقارنة وفي التخطيط لدورات مماثلة يمكن الحصول على التقارير من «ورشة الموارد العربية».

وفي نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٩٦، جرى في ورشة عمل عن عدم التمييز وحقوق الطفل في العالم العربي توزيع ست نسخ شبه كاملة من مسودة الدليل العربي؛ بمعدل نسخة واحدة لكل بلد ليتم استخدامها واختبارها. بعد ذلك، تولى دورات التدريب، المحلية والوطنية، التي استُخدمت فيها مواد من «الدليل» وكان منها «دورة برمانا» في لبنان، التي نظمتها اليونيسيف و«المجلس الأعلى للطفولة» بالتعاون مع «رادا بارنن» و«ورشة الموارد العربية» (نيسان / أبريل ١٩٩٧). وتعرضت عن الدورة دورات محلية عديدة وتعرضت مواد الدليل لاختبار آخر في دورات في فلسطين، كان من بينها دورة مكثفة في غزة (تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٧) شاركت فيها مؤسسات حكومية وغير حكومية.

إن نجاح هذا الدليل، كوسيلة إلى المعرفة والتأهيل يعتمد على مدى اختبارها واستخدامها في المجتمع. ليس في برامج وفعاليات الترويج لحدوث الطفل، في حد ذاتها، فحسب، بل في البرامج والنماذج الأخرى المتصلة بحياة ورعاية الأطفال والشباب، من الولادة إلى ١٨ عاماً. نحن نرجو أن يساعد إصدار هذا الدليل جميع المعنيين، على تطوير جهودهم وفعاليتهم، وننتقل إلى مساهمتهم في تعزيز الدليل من خلال اختبارها وتعديل محتوياتها.

وترى جوليا المواضيع التالية
ضرورية، لدعم عملية التدريب وتعزيز
التطبيق:

١. المجموعة التدريبية، التي تطرح
بشأنها بعض الأسئلة:

- * من يحرك المجموعة؟
- * ما هو دور المستشارين؟
- * هل الأهداف التدريبية واضحة؟
- * من سيشارك في التدريب؟
- * ما هي معايير اختيار المشاركين؟
- * من يمول ورش التدريب، وهل تتوفر الأموال اللازمة لمتابعة التدريب؟
- * هل الوقت المستخدم لتدريب
الدورات التدريبية كاف؟
- * هل هناك محاولة لاستقطاب
شركاء آخرين حالياً أو مستقبلاً؟
- * من سيدقّم بمراقبة تطوّر
التدريب؟

٢. ما هي أسس ومعايير المراقبة؟
الاحتياجات

وتقول جوليا جيلكس بضرورة تلبية
عدة احتياجات، لإنجاح الدورات
التدريبية:

- * تدريب المدربين في مجال «النهج
التشاركي»، و«التشارك في التعلم،
والتقييم الذاتي».
- * المساعدة في تطوير النهج
الجماعي في رسم خطة التدريب، وفي
تطبيقها وآليات متابعتها.
- * العلاقة النشطة بين جميع
الأطراف المعنية.

٣. تدريب المنسقين المحليين، ليتمكنوا
من متابعة العمل.

* تدريب المدربين على استخدام
المنهجيات المذكورة أعلاه، ليتمكنوا من
تطبيقها محلياً.

٣. حالات خاصة
وتشير جوليا إلى كيفية دمج حقوق

الأطفال في البرامج التدريبية العامة
المتعلقة بالطفل مثل «الطفولة المبكرة»
و«من طفل إلى طفل» وذلك لضمان
انتشار جميع بنود الاتفاقية بشكل
واسع، وبطريقة شاملة ومتفاعلة.

اعتبار إصدار النسخة العربية من الدليل
التدريبية وسيلة من الوسائل التي
تساهم بنشر المعرفة بالثقافة
والتدريب على مختلف وسائل تعميم
هذه المعرفة في المحيط العربي.

علقت جوليا جيلكس، مدربة
ومستشارة تعمل في منظمة غوث
الأطفال البريطانية على دليل التدريب
فقدت أنها تدرجت في بادئ الأمر على
استعمال هذا الدليل الذي يكون برأيها
رزمة / عدة (حديثة) من المهارات
والأدوات التي تساعد المدرب على نشر
الاتفاقية. لذلك فإن أول شيء يحتاجه
المدرب أو مستعمل الدليل هو التعرف
على مضمون الدليل قبل ممارسة
التطبيق الفعلي. وقد تدرّب طاقم معها
على فهم الدليل وحقيبة التدريب. وسمح
ذلك بتبادل الخبرات والمهارات والشعور
بالثقة. استعملته ودرّبت على استعماله
في اليمن، وفي عدة مدن فلسطينية.
وتنظر إلى ضرورة توثيق مردوده بعد
كل ورشة تدريب. وهي تنصح، فضلاً
عن ذلك، بضرورة استخدام أنشطة
وأفكار مستنقاة من المجتمع المحلي، من
قصص محلية، وموسيقى محلية،
ورسومات محلية. وتضيف السيدة
جيلكس أن الدليل التدريبي مبني على
التعاون، لذلك يحتاج أعضاء الفريق
التدريبي أيضاً إلى وقت للتعرف فيما
بينهم، والإحساس بالثقة تجاه بعضهم،
الأمر الذي يؤدي للتعرف إلى المهارات
الموجودة لدى الجميع.

العمل مع الدليل لا يخلو من التسلية
ويؤدي إلى اكتساب المعرفة من خلال
العمل.

الدليل مرن جداً إذ يستطيع المدرب
اختبار أنشطة ومعلومات تتوافق مع
أهداف التدريب. لكن حجم الدليل قد
يكون عائقاً لدى البعض لصعوبة حمله،
وصعوبة التوازن بين المحتوى وعملية
التدريب.

عدا عن ذلك، نشير إلى تفهم محدود
للنهج الجماعي في التدريب والتطبيق.

تقرير عن اللقاء التشاوري الرابع

التدريب: أنواعه، ومستوياته، وأهدافه

شارك في اللقاء التشاوري الرابع لحقوق الطفل الذي عُقد في آيئابا، قبرص ما بين ٢٠٠٥/٥/١٩٩٨، شركاء من خمسة بلدان عربية: مصر، والأردن ولبنان وفلسطين واليمن. كما حضر اللقاء مستشارون ومدربون دوليون. إضافة إلى مذوبين من منظمة رادا بارن (منظمة غوث الأطفال السويدية)، ومجموعة من ورشة الموارد العربية (و.م.ع).

المنطلقات

يعقد اللقاء التشاوري مرة كل سنة، ويهدف إلى مراجعة مدتويات برنامج حقوق الطفل الإقليمي جماعياً، وبرمجة خطط العام المقبل. كما تساهم هذه اللقاءات بالتفكير ملياً في المفاهيم والتدريب واستراتيجيات التخطيط لترويج اتفاقية حقوق الطفل في العالم العربي. وقد ركز اللقاء التشاوري الرابع على مسألة التدريب على حقوق الطفل.

الأهداف

- » تحديد الفئة المستهدفة: الأطفال، الأهل، الأساتذة.
- » مستويات وأنواع التدريب التي يمكن استخدامها.
- » توعية المؤسسات المهتمة بالتدريب.
- » الأشكال والأنواع المختلفة للمهارات والأدوات المستعملة في التدريب، إضافة إلى الصفات التي

يتوجب على المدرب/ المدرية التحلي بها، وإمكاناتها في تكييف هذه المهارات والأدوات حسب المستوى الثقافي، وغيرها من صفات الفئة المستهدفة.

» وضوح الأهداف التدريبية وآليات المتابعة.

» طرق ووسائل تطوير المؤشرات ومراقبة أثر التوعية على اتفاقية حقوق الطفل في العالم العربي.

وكان الهدف الثاني من اللقاء الاحتفال بإصدار نسخة دليل التدريب باللغة العربية ومراجعتها وتقييمها. وقد أكد المشاركون على تناسب هذا الدليل مع حاجاتهم، ووافقوا على الإسهام في إغناء مدتوياته، إضافة إلى اقتراح التعديلات المناسبة. وجرى البحث في إمكانية وضع نسخة الكثرونية من الدليل. وكان الهدف الثالث مراجعة قضايا التشبيك وغيرها من الاحتياجات الخاصة:

- إقرار موضوع الورشة المقابلة ومواضيع نشره «حقي».
- تحديث قاعدة البيانات المادية والبشرية.

التوقعات

ربط المشاركون توصيات عام ١٩٩٧ مع توقعاتهم في اللقاء الحالي. وتمحورت



توقعاتهم حول تبادل الخبرات التدريبية، ومزيد من الإطلاع والتألف مع دليل التدريب العربي. وابتكار طرق لتوفيره لعدد أكبر من العاملين في حقل التدريب. كما توقع المشاركون بالتحديد:

» مناقشة آليات المراقبة والمؤشرات التي تقيس مسألة التوعية على حقوق الطفل.

» معرفة المزيد عن النشاطات المختلفة المتعلقة بالطفل ذات الصلة باتفاقية حقوق الطفل.

» تجميع المعلومات عن المواد التدريبية الجديدة وطرق تحسين الموارد الخاصة باتفاقية حقوق الطفل.

» التعرف إلى الأساليب المختلفة لتدريب الأطفال على حقوقهم.

قدم مستشاران مدربين، هما جوليا جيلكس (منظمة غوث الأطفال البريطانية/ ورشة الموارد العربية) وفريد أنطون (مستشار مستقل)، ورقبتين عن التدريب على حقوق الطفل، واعتمدت الورقتان على تقديم أفكارهم المنبثقة من اختباراتهم العملية، المباشرة والغنية في هذا الحقل. وركز فريد أنطون على المسائل المختلفة المتعلقة بإشكاليات التدريب على حقوق الطفل وعلى الحاجة لتطوير استراتيجيات عربية تعمل على ربط التدريب بالثقافة المحلية. واقترح المستويات والذويعات المختلفة للتدريب. وفسرت جوليا جيلكس العناصر المتكاملة لدليل التدريب، مركزة على العلاقة المترابطة بينها. كما شاركت المجموعة في خبرتها الشخصية ورأيها في دليل التدريب.

دليل التدريب العربي (ISCA Kit):

أطلقت النسخة العربية الأولى لدليل التدريب العربي عن اتفاقية حقوق الطفل خلال اللقاء التشاوري. ووزعت عشرون نسخة على المشاركين. وقدم عرض عن تاريخ دليل التدريب وعملية ترجمته وإصداره، إضافة إلى التعديلات التي أجريت عليه. واقترح بعض المشاركين طرح دليل التدريب في صيغتين، تبقى

النسخة الأولى كما هي في مجلد واحد، أما الصيغة الثانية فتقسم الدليل إلى عدة وحدات، تركّز كل وحدة على مواضيع مختصة وحاجات محددة، من أجل مساعدة المدربين / المدربات في عملهم في المجالات المختلفة لاتفاقية حقوق الطفل.

وقد أبدى المشاركون استبعادهم إرسال «إرجاع الأثر» عن الدليل وتزويده بالقدح، والأمثلة، والتدريبات والاختبارات الميدانية، والحالات الخاصة وغيرها من النشاطات. كما وافق المشاركون على القيام بمهام محددة خلال عام، والتبليغ عن تطبيق هذه المهام في بند من بنود جدول أعمال اللقاء الإستشاري المقبل. وعرض الصعوبات التي واجهوها لدى اختبارهم دليل التدريب العربي.

النشرات والموارد

اتفق المشاركون على مواضيع نشرة «حقي» (النشرة الإقليلية لأعداد عام ١٩٩٨/١٩٩٩)، وناقشوا طرق توزيع وترويج النشرة، مؤكدين على أهميتها كمورد في نشاطاتهم في مجال اتفاقية حقوق الطفل.

وقرر المشاركون أن موضوع التدريب يحتل أهمية كبرى، لذلك سيركّز العدد الصيفي الحالي لنشرة «حقي» على هذا الموضوع. كما ارتأى المشاركون التركيز في العدد الشتوي على مشاركة الأطفال، بينما يخصص عدد الربيع المقبل للذين يعيشون في ظروف صعبة.

وقد التزم المشاركون إرسال معلومات/ مقالات للنشرة. وقدم عدد منهم معلومات ومقالات قديمة ستُنشر في هذا العدد الصيفي عن التدريب.

وناقش المشاركون قضايا أخرى تتعلق بالموارد. وعبروا عن احتياجاتهم للمزيد من الموارد التدريبية التي يمكن استخدامها في مجال حقوق الطفل. وناقشوا احتياجاتهم مع المسؤولة عن قاعدة البيانات في ورشة الموارد العربية، التي قدمت لهم النسخة الأولى من دليل المعلومات وفهارسه، وتبع ذلك تبادل المعلومات عن المصطلحات الجديدة المتعلقة بالطفولة.

التشبيك

بحث المشاركون في الخطط المبدئية للزيارات الميدانية لمناقشات برنامج من طفل إلى طفل، وبرنامج حقوق الطفل (في ورشة الموارد العربية) إلى كل من مصر، والأردن، ولبنان، واليمن، والهدف من هذه الزيارات الميدانية هو تثبيت العلاقات مع الشركاء القدامى، وتنمية العلاقة مع شركاء جدد يهتمون بنمو الطفل وحقوقه. كما اتفق على أن الزيارات الميدانية تسمح بمعرفة المزيد عن النشاطات التطبيقية في حقوق الطفل، وتفهم وإدراك أكبر للاحتياجات المحلية، والصعوبات التي تواجهها المنظمات العاملة في حقوق الطفل. وقد أوصى المشاركون بأن يخطط لهذه الزيارات مسبقاً، وأن يدمج فيها برنامجاً «حقوق الطفل» و«من طفل إلى طفل».

ساهم أكثرية المشاركين في إدارة اللقاء من خلال مشاركتهم في مجموعة التوثيق أو الإدارة، وذلك في الأمور التالية:

- التخطيط ومراقبة محاضر الجلسات.
- إدارة الجلسات وتسهيلها.
- التأكد من وجود المواد الضرورية.
- توثيق الجلسات.

تعليقات من المشاركين:

﴿ بدأت طرق وأساليب التوعية بحقوق الطفل تعتمد في نشاطات المنظمات الأهلية.

﴿ تطوير أساليب وطرق واضحة لترويج اتفاقية حقوق الطفل من خلال التدريب، وزيادة عدد المدربين في حقوق الطفل في كل بلد.

﴿ أهمية استمرار تقييم حاجات الشركاء خلال الزيارات الميدانية ونشاطات المتابعة.

﴿ عززت المنهجية التي اتبعت في اللقاء التشاوري عملية التشبيك بين ورشة الموارد العربية وشركائها.

﴿ تثبتت الشراكة بين ورشة الموارد العربية وسائر شركائها بزيادة يوماً بعد يوم، وتبدو الرحلة المشتركة أكثر قابلية للاستمرار.

﴿ يعتبر إطلاق وتوزيع دليل التدريب العربي الجديد خطوة في الطريق نحو امتلاك خطاب عربي في عملية التدريب.

التوصيات

أوصى المشاركون بالتالي:

- تنظيم ورشة تدريبية إقليمية عن حقوق الطفل، واستعمال دليل التدريب العربي.
- إنتاج شريط مصور (فيديو) يوثق الاختبارات التدريبية في العالم العربي. مما يزود المدرب / المدربة بفهم أعمق للاحتياجات التدريبية.
- إنتاج موارد تدريبية متخصصة لاحتياجات الفئات المستهدفة المتنوعة.

مشاركة الأطفال

وافق المشاركون على موضوع الورشة المقبلة عن المشاركة. وأوصوا بضرورة مساهمة الشركاء مسبقاً في تحديد تطوير أهداف ومنطلقات الورشة، وذلك من أجل مراعاة احتياجاتهم وتطلعاتهم بشكل أفضل.

تقييم المشاركين لنتائج اللقاء التشاوري

ماذا حقق اللقاء التشاوري الرابع؟ ما هي الخطوات التي أنجزها؟ وكيف بإمكاننا قياس أثره؟ ناقش المشاركون هذه النقاط وغيرها من الأسئلة.

وكانت المؤشرات الإيجابية غالبية. ووافقوا عامة على أن العمل على اتفاقية حقوق الطفل له طابع الاستمرار. وأن اللقاء التشاوري يمثل خطوة إلى الأمام بعد نقاشات العام الماضي التي ركزت على التقييم والتخطيط.

التفاعل

تفاعل المشاركون بشكل إيجابي مع بعضهم. وعزز «تملكهم» الورشة شعورهم بالمسؤولية الجماعية. وقد عكس المشاركون هذا الموقف من خلال جهودهم الجسدية والنفسية. وساعدت الأجواء المحيطة في تعزيز التفاعل، نظراً إلى انعقاد اللقاء في دير جميل بني في القرن الخامس عشر. كما سُرَّ المشاركون بالطعام الطيب والضيافة اللائقة التي قدمها موظفو الدير. ❖

خبرة من مصر

ترويج وتطبيق الاتفاقية

سميرة لوقا

رئيس إدارة التعليم بالهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية

بدأت الهيئة عملها في العام ١٩٥٠، وبعد عشر سنوات، تم إشهار الهيئة في وزارة الشؤون الاجتماعية. وسارت طوال هذه الفترة تواكب احتياجات المجتمعات الريفية، والعشوائية في المدن، وذلك عبر البرامج والخدمات التي تناسب هذه الاحتياجات. وكان الإنسان هو هدف الجمعية (بلا تمييز في جنسه أو دينه) تسعى إلى سد حاجاته الثقافية والصحية والاقتصادية، وتساعده على بناء الأسرة الواعية، على أسس سليمة.

إن حقوق الطفل هي في صميم عمل جمعيتنا، لأن كل برامجنا تتضمن مفاهيم ومد توى الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، وذلك بأشكال مختلفة.

فبالنسبة لحق الطفل بالتعليم، على سبيل المثال، فإننا نشجع الأهل على تعليم أطفالهم، ونركز على تعليم البنات، ومقاومين بذلك الميل التقليدي إلى حصر التعليم في الأطفال الذكور. ونساعد الأسر الفقيرة في تحميل مصاريف التعليم بنسبة ٨٠٪ للبنات، و٢٠٪ للبنين. ونعنى عناية خاصة بالأطفال المتسربين من المدارس، فندرس حالاتهم ومشكلاتهم مع الأجهزة الحكومية، ونعيدهم إلى مدارسهم. ونعمل على تدريب المدرسين على استيعاب المتسربين، وبطبيتي الفهم، أما الذين تجاوزوا سن الدراسة فنفتح لهم صفوفًا خاصة لمحو الأمية. وكل ذلك يعتبر تطبيقًا مباشرًا لحق التعليم الوارد في الاتفاقية الدولية.

وبعد حضوري ورشة العمل التشاورية الرابعة عن حقوق الطفل، أدركت الحاجة إلى وضع عناوين بنود الاتفاقية الدولية على جدول أعمالنا بشكل مباشر، لترويجها والعمل على تطبيقها.

ربما يبدو ذلك سهلاً، لا يحتاج إلى جهد، لكنني أعتقد أن من أصعب الأشياء إعادة تشكيل منهجية فكر العاملين في حقل التنمية، وتيارات المجتمعات المحلية والأجهزة الحكومية المختصة، والأطفال أنفسهم والمجتمعات المحلية، إعادة منهجية تفكير كل هؤلاء وفقاً لبنود الاتفاقية الدولية، التي لم يسمعوا عنها شيئاً ولا يعرفون أصلاً أنها موجودة.

إن ذلك يقتضي منا الترويج لبنود الاتفاقية وزرعها في كل هذه الأوساط، وذلك لتأمين تعاون الجميع والتخسيس بين جهودهم في سبيل الترويج لبنود الاتفاقية، والعمل على تطبيقها، بأشكال مختلفة.

ولا بد هنا من التنويه بجهد ورشة الموارد العربية في توفير دليل الاتفاقية باللغة العربية، وبما يتناسب مع الثقافات المحلية، وببسط أسلوب التطبيق. لقد شعرت عندما وجدت هذا الدليل بين يدي أن الأمر أصبح في منتهى الوضوح والسهولة.

لقد خططنا، بناء على ذلك، لورشة لترويج الاتفاقية وتطبيقها، على مستوى المدارس والطلاب، وذلك في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٨.

خبرة من فلسطين

فوائد التدريب على حقوق الطفل في مخيم شعفاط

فالطفل في الأساس كائن ضعيف، قلماً يتاح له التعبير عن رأيه، حياته غير مستقرة، تتذبذب وفقاً للتذبذبات وتقلبات حياة أهله، والظروف السياسية التي تحيط بهم.

من المظاهر السلبية التي أتت لي الإطلاع عليها في مثل هذه الأوضاع ضرب الأطفال، ومنعهم من التعبير عن رأيهم ومشاعرهم، وإخضاعهم للسيطرة الكاملة عليهم، وأهمالهم بسبب تزايد عدد أفراد الأسرة. في مواجهة ذلك، حاولت أن ألعب دوري كمرية بالتقرب من الأطفال، والتعرف على مشكلاتهم وأحوالهم النفسية، وتعويضهم قدر الإمكان عما يعانون منه، حتى يحس الطفل بكيانه وينطق بنفسه. ثم بدأت أتعرف على أهالي الأطفال من خلال برنامج «العمل مع الأهالي»، في اجتماعات عامة وخاصة، وفي زيارات منزلية، وورشات عمل ورحلات ومحاضرات، للتوعية بحقوق الطفل.

وكنت أتباسط في هذا الموضوع مع الأمهات، فأحدثهن بلغة العقل والقلب، وأبين لهن أن أطفالهن لا يحتاجون فقط إلى الطعام والشراب، بل إن لديهم حاجات أخرى نفسية وعقلية. وقد أثمر كل ذلك إثارة مزيد من اهتمام الأمهات بأطفالهن، وطلب المشورة في كيفية التصرف عند قيام الطفل بسلوك معين. وبدأت الأمهات يطلب الكتب المفيدة في هذا المجال. هذه ثمار متواضعة لجهد متواضع، ولكنها تؤكد فائدة التدريب والتدريب على حقوق الطفل، وخاصة الطفل الفلسطيني الذي لا يتمتع بطولته، مثل سائر أطفال العالم.

المربية ماجدة خليل، «دورة مركز مصادر الطفولة المبكرة»

تعمل المربية ماجدة ابراهيم خليل حالياً في روضة أطفال القدس، في مخيم شعفاط، وهو مخيم للاجئين. يقع ضمن حدود بلدية القدس، ويعاني هذا المخيم بالذات من الاكتظاظ السكاني، الذي يولد بدوره مشكلات اجتماعية خطيرة مثل ظهور العصابات وتعاطي المخدرات. في هذه البيئة الاجتماعية تعمل ماجدة ابراهيم خليل على نشر التوعية في مواجهة التحديات. الأمر الذي يعتبر دليلاً حيوياً على أهمية التدريب والتأهيل في انتشار المعرفة بحقوق الطفل، حتى في أصعب الظروف. وتشير هذه التجربة بالذات إلى أهمية التوعية لدى المربيات والأهالي، على حد سواء، وتؤكد أن الأهالي أنفسهم هم أيضاً - كالأطفال - ضحايا الظروف السياسية والاقتصادية الصعبة، الأمر الذي يستدعي تعريفهم وتوعيتهم بحقوقهم وحقوق أطفالهم. وفيما يلي تلخيص للنص الذي عبرت فيه المربية ماجدة عن هذه التجربة الشخصية الغنية:

«رغم أنني لم أكن أصلاً بعيدة عن عالم الطفولة، لأنني أم لأربعة أطفال، إلا أنني اكتشفت عند دخولي «دورة مصادر الطفولة المبكرة» أنني كنت أجهل الكثير من المعارف والمفاهيم في موضوع الطفولة، وفتحت لي الدورة عالماً جديداً مضيئاً هو عالم الأطفال ابتداءً من معرفة خصائص نمو الطفل جسدياً ونفسياً وعقلياً، انتهاءً بتعليم الطفل واللعب معه، والوقوف بجانبه والدفاع عن حقوقه.

بعد ذلك، أتاحت لي تجربتي مع الأطفال الإطلاع عن قرب على المشكلات التي يعانونها، ولا يحس بها أهلهم.

خبرة من الأردن برنامج وطني

هند خلقي

مديرة برنامج التدريب الوطني على اتفاقية حقوق الطفل / هيئة العمل الوطني للطفولة - عمان / الأردن

صُمم البرنامج الوطني التدريبي الذي تبنته هيئة العمل الوطني للطفولة لإيجاد قاعدة أساسية في جميع أنحاء المملكة تتفهم الاتفاقية وتؤمن بالحقوق وتعمل جاهدة لتطبيقها كل في مجال عمله / تخصصه. ولا يعني ذلك بأن التدريب سيقف عند هذا الحد، بل سيتجه من العام إلى الخاص، حيث أن هذا مشروع لخطة واضحة وملزمة للاتجاه من التدريب العام إلى التدريب الخاص، بحيث يجري اختيار متدربين من بين المتدربين الذين يشكلون قاعدة أساسية للتدريب، تكون مهمتهم إثارة الوعي بين الناس، ورصد الإمكانيات (المادية والمعنوية) التي توجه إلى حدته الأطفال بالإضافة إلى التفكير في الإمكانيات (المادية، المعنوية) ذات العلاقة بحقوق الطفل التي لم يتم استغلالها بعد.

أما الاتجاه من العام إلى الخاص، فس يتم بعقد ورش عمل مكثفة لأعضاء الهيئات المختلفة (في مجال التربية، والصحة، والإعلام والتخطيط، إلخ...) من أجل تدريبهم على مهارات عامة بشكل عام ومهارات خاصة، ليمكّنهم العمل بها في مجالاتهم المختلفة.

ثم تأتي المرحلة الثالثة من التدريب، وهي متابعة المدربين الذين يشكلون القاعدة الأساسية في الميدان، من خلال مدى مساهمتهم في نشر الوعي بين العاملين معهم (الأطفال، والآباء) بالإضافة إلى رصد مدى التقدم الذي تم لخدمة الأطفال في المجالات التي يعملون بها، بالإضافة إلى كتابة التقارير من قبل المدربين / القياديين عن متابعتهم للمدربين الذين يشكلون القاعدة الأساسية، إلى جانب التقارير التي تكتب من قبلهم عن إنجازاتهم (كل في مجاله) ذات العلاقة بحقوق الطفل، ومدى فعاليتهم في عملية التذيق والتشبيك فيما بينهم، أملين أن يؤدي هذا إلى نشر الوعي والفهم لبنود الاتفاقية وطرق تنفيذها، بحيث تساهم في ذلك معظم شرائح المجتمع وبشكل متسلسل.

التوعية ومفاهيم المجتمع المحلي

د. فريد أنطون (مدرب)

لكي تتحول مبادئ ومفاهيم حقوق الطفل إلى واقع معاش ينعم به الأطفال، فإن الخطوة الأولى والأساسية هي أن يعي المجتمع بكل مؤسساته هذه المبادئ والمفاهيم، ويتبناها، ويجعلها جزءاً من ثقافته وممارساته، وأن يتم تكييف وإقامة برامج تتماشى وتتسق مع مبادئ وقيم حقوق الطفل وتفعلها.

خلال عملي بالتدريب والتوعية على الاتفاقية في بلدان عربية مختلفة، وجدت أن في ثقافتنا العربية أموراً كثيرة تعضد حقوق الطفل، وبعض المفاهيم والممارسات التي تعوق عملية قبول بعض الحقوق والمفاهيم الواردة في اتفاقية حقوق الطفل. فلا شك أن مكانة الأطفال في الأسر المتوسطة الدخل في وطننا العربي تأتي في المقدمة. فالأسر متوسطة الدخل في مجتمعنا (والتي تحتفظ بقيمها ومبادئها) تعتبر أن الأطفال نعمة من عند الله فتسعى للحفاظ على وحدتها وتخطيط مستقبلها وتوفير لأطفالها الأمان وتحميهم من الاستغلال وترفع عنهم وتسعى جاهدة لسد حاجاتهم الأساسية وتعلم قيمة العلم والتعليم وما أكثر ما سمعنا عن أسر تبيع ما أمامها وورائها كي يتعلم أطفالها.

أنا لا أزعم هنا أن كل ما في هذه الأسر حل. فهناك التمييز بين الولد والبنت والخط من شأن المعاق، وتعنيف الأطفال كوسيلة لاكسابهم تعاليم مجتمعهم، كما أنها تتميز بمركزية القرار (أبوية) وضعف فرص مشاركة الطفل في القرارات الخاصة بحياته وحياة أسرته. ولكن هذه السلبيات تزداد حدة كلما اتجهنا إلى الأسر الفقيرة والمهمشة في المجتمع. وبالإضافة لما سبق فإن هذه الأسر تعتبر الأطفال عزوة ومصدر رزق. حيث انها ستدفع بهم لسوق العمالة مبكراً، كما تعتبرهم مصدر أمان للأبوين في الشيخوخة. وهنا يزداد تمييزهم بين الولد والبنت.

كما يميلون للعنف أكثر، معتقدين أن الضرب يساعد الأطفال على التخلص من الصفات السيئة، وأن هدف تربية الصغار هو أن يحترموا الكبار (معنى خاص للاحترام) وأن يكتسبوا مبادئ ومفاهيم الكبار، وأن الطفل عجيب بين أيدي الكبار يشكّلونه كما يشاؤون هم وإلا فسد. ومع زيادة تقلص حجم وأعداد الأسر المتوسطة في وطننا العربي لظروف عديدة، فإن هذا ينذر بتزايد المفاهيم السلبية الخاصة بالطفولة ما لم تتدخل عوامل أخرى، وهي بالفعل تأخذ مكانها الآن مثل التوعية بحقوق الطفل الذي تقوم به الهيئات غير الحكومية والإعلام والوزارات المعنية.

وهنا أرى أن أكثر المفاهيم والمبادئ التي يجب التركيز عليها في المرحلة القادمة هي عدم التمييز، ومشاركة الأطفال والتعليم والعمالة على أن مشاركة الأطفال تبقى أهمها. فخلال العديد من الورش واللقاءات التي عقدتها كانت ردود المشاركين بخصوص مشاركة الأطفال تدل على خوفهم من أن يفقدوا السيطرة على الأطفال أو أن يسيطر الأطفال عليهم. كما أن الغالبية العظمى تنظر للأطفال على أنهم غير قادرين أو مؤهلين للمشاركة الكاملة.

ولكن ما العمل؟ أرى أن الركيزة الأولى في توعية أي مجتمع يجب أن تنطلق من ثقافته المحلية واستخراج الإيجابي منها والتركيز عليه، وإعادة نظر بشكل نقدي في كل الممارسات والمفاهيم الأخرى، واستبدالها بمبادئ ومفاهيم إيجابية من خلال طرحها للمناقشة مع الأهل والأطفال والعاملين معهم، ومن خلال اللقاءات والإعلام والبرامج المنظمة المنتظمة.

حقوق الطفل: أسئلة وأجوبة

أقامت منظمة غوث الأطفال البريطانية دورة تمهيدية ليوم واحد، عن حقوق الطفل في مركزها الرديسي كجزء من برنامج التدريب الأساسي. وتسعى هذه الورقة الى التعامل مع مجموعة من الظروف التي قدمها مشاركون خلال أيام تدريبية. وهي تحاول الإجابة عن الأسئلة التالية:

١. حقوق الإنسان، ما هي؟

فكرة حقوق الإنسان لها تاريخ طويل جداً، فهي تنبثق من الاعتقاد والإيمان بقيمة الإنسان وقيمة جميع الشعوب. وتنقسم حقوق الإنسان عامة بين الحقوق المدنية والسياسية التي يطلقون عليها اسم «الجيل الأول من الحقوق». ويطلق على المجموعة الثانية «الجيل الثاني من الحقوق» وهي تركز على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقد عبر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عن قدسية هذه الحقوق وأهميتها.

٢. ما هي حقوق الطفل؟

حقوق الطفل ببساطة هي حقوق الإنسان الخاصة بالأطفال، وتهتم حقوق الطفل بحماية الفرد أيضاً بخلق الشروط التي تسمح بنموه لأقصى حد. ونظراً الى ضعفهم الجسدي، وتعرضهم السريع للتأثر، وعدم نضجهم، ومعرفتهم المحدودة واختباراتهم الضيقة، فإن الأطفال يعتمدون على الكبار جزئياً أو كلياً. عدا عن ذلك، فإن بقاء ونمو الطفل يعتمد على نوعية اهتمام والتزام الكبار ومسؤوليتهم عن الصغار. فالأطفال بحاجة الى المأوى والطعام، والتعليم، والعناية الصحية، والدخان،

والحماية من الإهمال ومن المعاملة السيئة.

٣. لماذا نحتاج الى حقوق الطفل؟

إذا كانت حقوق الإنسان تشمل جميع الكائنات البشرية، فلماذا يحتاج الأطفال بالتحديد الى وضع مجموعة من الحقوق خاصة بهم؟ هنالك العديد من الأجوبة عن هذا السؤال.

أولاً: يكون الأطفال مجموعة خاصة من الناس، لهم احتياجاتهم الخاصة التي ليس بإمكانهم توفيرها وحمايتهم بأنفسهم، والكلام عن حقوق الإنسان بشكل عام دون تحديد حقوق الأطفال، لن يحمي هذه المجموعة من البشر أو يؤمن لها العدالة.

ثانياً: لم ينظر دائماً الى الأطفال كمجموعة لها حقوقها. ويستمر البعض اليوم في إنكار هذه النظرة. لذلك، فمن الضروري جداً تشريع حقوق الطفل في وثيقة خاصة من أجل صيانة الأطفال والتأكيد على أنهم مجموعة خاصة من البشر، لها حقوق خاصة.

ثالثاً: وبالرغم من إشارة وثائق حقوق الإنسان الى حقوق الطفل، فإنها إشارات مبعثرة ويخشى أن يغض النظر عنها أو أن تطبق بشكل منعزل، ولا تعكس هذه الإشارات صورة كلية متكاملة لحقوق الطفل، الأمر الذي فرض وجود أداة موحدة للتعبير عن هذه الحقوق.

٤. ماذا عن المسؤوليات والحقوق؟

يعتقد البعض أن حقوق الأطفال يجب أن تتمشى مع مسؤولياتهم. وتتنوّف هذه الفئة من أن تؤدي حقوق الطفل الى رفض الأطفال سلطة الكبار، لذلك يسعون الى جعل هذه الحقوق مرتبطة شرطاً بأداء الأطفال لواجباتهم.

إلا أنه ليس بالإمكان إنفاذ هذا الشرط دون إيجاب الهدف الذي وضعت من أجله هذه الحقوق، بدليل عدم وجود شروط مماثلة ملازمة لأي من حقوق الإنسان، إلا احترام الآخرين، ولا يقلل ذلك من اعتبار المسؤولية أمراً هاماً، فالتصرف المسؤول يعكس الاحترام نحو الآخرين. ولهذا السبب، فإن أحد بنود اتفاقية الأمم المتحدة بصر على

أن تربية الأطفال يجب أن تعتمد على تحضيرهم لحياة مسؤولة في مجتمع حر، من خلال روح التسامح، والسلام، والتفاهم المتبادل، والمساواة بين الجنسين، والصداقة بين كافة الشعوب، والجماعات الإثنية والوطنية والثقافية والمواطنين الأصليين. (المادة ٩٢).

٥. حقوق الأطفال

في مقابل حقوق الكبار؟

هل يوجد صراع بين حقوق الأطفال وحقوق الكبار؟ خاصة الأهل؟ الجواب بالنفي، فتاريخ حقوق الأطفال هو (الى حد بعيد) تاريخ دعم الكبار. خاصة الأهل. في جهودهم لتحقيق أحسن ما بوسعهم لمصلحة الأطفال الذين يعولونهم.

ومع ذلك، فحقوق الكبار تختلف عن حقوق الأطفال. فلقد كان يُنظر الى حقوق الأهل قديماً على أنها تحوّل الأهل سلطة على أطفالهم، كسلطتهم على أي من مقتنياتهم. وهكذا، كانت بنود هذه الحقوق ضمناً لمصلحة الأهل وحدهم. أما اليوم، فإن النظرة لحقوق الأهل تعدت بدرجة هذه الحقوق ضمناً لحقوق أطفالهم، لأنها تزود الأهل بالقدرة على الوفاء بمسؤولياتهم تجاه أطفالهم.

٦. ما هي أوجه الاختلاف

بين الحقوق والاحتياجات؟

لا يوجد فارق أساسي بين الحقوق والاحتياجات. فجميع حقوق الأطفال تعكس احتياجاتهم الأساسية. إذن ما هو الفارق؟ يتكون الاختلاف اللفظي من أن الاحتياجات لا تحتوي إلزاماً قانونياً. لذلك، فبدلاً من اعتبار تلبية الاحتياجات واجباً مفروضاً، يصبح الأمر عملاً من أعمال الإحسان، أما الاختلاف الثاني فهو أن التفكير بمنطق الاحتياجات يركز على ضعف الأطفال، واعتمادهم على الكبار. بينما يوازن المنطق الحقوقي بين قوة الأطفال، وقدرتهم على لعب دور ناشط في الحصول على هذه الحقوق.

والفارق الأخري بين الحقوق والاحتياجات هو أن الحاجات تقسم عادة

بين أساسية وثأوية، بينما الحقوق غير
مجزأة ومتساوية في الأهمية.

٧. الحقوق العامة مقابل القيم الثقافية

ينظر البعض الى حقوق الطفل بمثابة
«فرض القيم الغربية على الثقافات الأخرى
وقيمها»، كما هو الحال مع حقوق الإنسان
عامة. إلا أنه بالرغم من ذلك فقد صدقت
كافة الدول على الاتفاقية الدولية لحقوق
الطفل. وقد أقرت الدول مجموعة من المبادئ
التي يتوجب تطبيقها في الاتفاقية بصرف
النظر عن القيم والمعتقدات المحلية.

ويوجد في كثير من الحالات مساحة
جيدة لإدخال الخصوصيات الثقافية الى
حقوق الطفل من خلال الطرق المستعملة
لتطبيقها في بلد أو إقليم ما.
إلا ان بعض البلدان تستمر في

ممارسات تنتهك بوضوح
حقوق الطفل (مثل مبدأ عدم
التمييز بين الجنسين
والمصلحة الفضلى وختان
المرأة وقضية استثناء الفتاة
من التعليم وغير ذلك)، وفي
حالات كهذه، لا يمكن
استخدام حجة
الخصوصيات الثقافية، لأن
هذه الخصوصيات يجب أن
تمتثل لمبادئ حقوق الإنسان.

٨. لماذا تكتسب الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل هذه الأهمية؟

إن الاتفاقية الدولية
لحقوق الطفل التي أقرت في
شهر تشرين ٢/ نوفمبر من
عام ١٩٨٩ هي الأكثر
شمولاً في القوانين الدولية،
وهي تعبر عن حقوق الطفل
لجميع الشعوب من كافة
الأعمار المتراوحة ما بين
٠ - ١٨ سنة. وقد
صدقت على الاتفاقية ١٩١

دولة. وهي الاتفاقية التي جمعت أكبر عدد
من الموقعين في مجال حقوق الإنسان.
وتعكس الاتفاقية بنوداً تشمل الحقوق
المدنية، والسياسية، والاقتصادية،
والاجتماعية والثقافية. وتؤمن نمو الطفل
في جو من الحرية، والكرامة والعدالة.
وتركز ٤١ مادة منها على الحقوق المدنية
للطفل. كما أن روح الاتفاقية تلخصها المواد
الأربع التالية:

المادة ٢: عدم التمييز بين الجنسين

المادة ٣: المصالح الفضلى للطفل

المادة ٦: بقاء الطفل ونموه

المادة ١٢: مشاركة الطفل في كل شأن

يخصه.

وتتمتع الاتفاقية بنقاط تعكس قوتها

مثل:

* المنهجية الشمولية لحقوق الطفل

* سلسلة من المعايير التي تمكّن من

تحليل القوانين والسياسات والممارسات
التي تؤثر على الطفل.

* تدرك الاتفاقية محدودية موارد
بعض الدول، وتشجع الدول الغنية على
مساعدة الدول الأقل ثراء في هذا المضمار.
* توفر الاتفاقية آلية المراقبة بواسطة
لجنة مقيمة في مدينة جنيف، تراقب أعمال
الحكومات، كما أنها تمنح المنظمات غير
الحكومية وسواها دوراً فعالاً في التثبت من
صحة الادعاءات الحكومية أو مواجهتها.

٩. كيف نربط اتفاقية

حقوق الطفل بغيرها من الاتفاقيات

تمثل اتفاقية حقوق الطفل الحلقة
الأخيرة من سلسلة من الاتفاقيات المتعلقة
بحقوق الإنسان التي طوّرتها الأمم المتحدة.

١٠. ما جدوى هذه الاتفاقيات القانونية فيما لو لم تطبق أو تنفذ؟

تتضمن الاتفاقيات
الدولية سلسلة من الأدوات
القانونية الملزمة للدول التي
أقرتها وصدقت عليها.
صحيح أن عدداً من
قوانين حقوق الإنسان (بما
فيها حقوق الطفل) لا تطبق
كلياً. إلا أن هذا الوضع لا
ينتقص من قيمتها. فهذه
مسيرة بدأت بياجيد هذه
المفاهيم وصياغتها، ولا
تنتهي إلا بالاعتراف بكافة
حقوق الإنسان واحترامها،
وعلياً جميعاً أن نعمل
لتقدم هذه العملية.

أخيراً، لا بد من الإشارة
الى أن الدول تفخضل أن
يكون سجلها نظيفاً وجيداً
في مجال حقوق الإنسان،
لأنه عندما تنتهك الدول
هذه الحقوق فإن ثمن ذلك
س يكون باهظاً، نظراً
لوجود آليات للمراقبة.
تساعد على جعل كلفة
الانتهاكات عالية جداً. ❖





مقابلة مع المحامي أنطوان كيروز عن كتابه:

إعرف قوانينك!

في سلسلة «أعرف قوانينك»، أصدر المحامي اللبناني الأستاذ أنطوان كيروز كتاباً بعنوان «حقوق الطفل» (راجع مزيداً من المعلومات عن الكتاب في صفحة الموارد من هذه النشرة)، ونظراً لأهمية الكتاب، ولندرة ما يشابهه من مراجع وموارد في اللغة العربية، أجرينا هذه المقابلة مع المؤلف.

تشير في الكتاب إلى أن الاتفاقية تعتمد بصورة طوباوية على تعاون دولي لترويج وتطبيق جميع حقوق الطفل، وتشكك في فعالية مثل هذا التعاون حاضراً ومستقبلاً، هل تعتقد أن للمنظمات غير الحكومية دوراً في سد هذه الثغرة؟ وما هي جدوى توقيع ١٩١ دولة على الاتفاقية، إذن؟

قيمة توقيع ١٩١ دولة، تكمن في الالتزام القانوني لهذه التوقيعات، وفي الضغط المعنوي على الدول الموقعة. ولا شك بأن للمنظمات الأهلية (خاصة تلك الناشطة في مجالات دولية) دوراً كبيراً في زيادة وتعميق التعاون الدولي لتطبيق الحقوق التي تنص عليها الاتفاقية.

هناك مجموعة من التناقضات بين حقوق الطفل، كما تنص عليها مفاهيم الثقافة المحلية في أكثر من مجال وبين، كيف يمكن تقليص هذه التناقضات أو إزالتها؟

لا شك بأن توقيع لبنان على الاتفاقية الدولية، يلزمه قانونياً ويدفعه إلى تعديل قوانينه المحلية بما يتناسب مع بنود الاتفاقية.

غير أن الأمر يصبح أكثر تعقيداً عندما يكون التناقض بين الاتفاقية ومفاهيم

الثقافة الشعبية والتقاليد، خاصة في المسائل التي تخضع لنصوص ذات صفة دينية.

وهنا، يصبح لا جدوى من التزامات تبقى حبراً على ورق إذا لم تتغير ذهنية الحاكم والمواطن، فتتبدل الأعراف في النظرة إلى الطفل ككائن إنساني. وقد تمر أجيال - في بعض الدول العربية - قبل أن يتم ذلك.

وحتى لا يقدنا اليأس، لا بد من العمل على جبهتين: جبهة الضغط على المسؤولين لتغيير ما اتزموا به دولياً، ولو تدرجاً، وجبهة تعميم الوعي في المجتمعات المحلية على صعيد الأهل والمدارس، ببنود الاتفاقية.

كيف عالجت في كتابك مسألة حقوق الولد غير الشرعي، على ضوء اختلاف النظرة التي هذه المسألة بين نص الاتفاقية والنصوص الشرعية؟

حاولت الوصول إلى صيغة تحفظ للطفل غير الشرعي الحد الأدنى من حقوقه التي تنص عليها الاتفاقية لذلك، لم أطلب بالتساوي بين الشرعي وغير الشرعي في الحقوق، بل ركزت على صيانة حقوق أساسية للطفل غير الشرعي، كحقه بالإعالة حتى سن الرشد، وحقه بالإرث، ولو بنسبة أقل من الولد الشرعي.

وكيف عالجت مسألة تبني الأطفال، خاصة في التناقض بين مفهوم «الحق المكتسب» ومفهوم «البر» والإحسان في رعاية «الابن بالتبني»؟

بما أن مفهوم التبني في الثقافة الغربية يتناقض مع العقيدة الإسلامية، فقد

هذا الكتاب هو حلقة من سلسلة يعدّها المؤلف بعنوان «إعرف قوانينك». يقع الكتاب في ٢٤٦ صفحة. يضم الكتاب، إضافة إلى النص الكامل للاتفاقية الدولية لحقوق الطفل باللغة العربية، عرضاً مفصلاً لكل فصول الاتفاقية، مع مقارنة وعملية يوضح كل حق من حقوق الطفل بالنصوص القانونية اللبنانية، ثم يقترح تعديلات مطلوبة لسد الثغرة بين بنود الاتفاقية والقوانين اللبنانية. فمن الكتاب ٧ دولارات. يمكن الحصول عليه من ورشة الموارد العربية.

راعت الاتفاقية الدولية هذه المسألة واعتبرت «التكفل في الشرع الإسلامي نظام رعاية بديل عن حقوق الطفل في عائلته الطبيعية». أما تحميل هذا المفهوم صفة إلزام قانوني بدل صفة البر والإحسان، فذلك أمر يبقى بين يدي المشتري.

وماذا عن شرعية الطفل المولود بوسائل اصطناعية؟

هذه المسألة بحاجة إلى تشريع يراعي التطور العلمي، مع ضوابط تمنع الإباحية وسوء استعمال هذا التطور من جهة، ومحافظة على حقوق الطفل من جهة ثانية.

اقترحت في كتابك تعديلات في قوانين الأحوال الشخصية لضمان «المصالح الفضلى» للطفل، فما هو حظ هذه الاقتراحات من النجاح؟

الطوائف في لبنان هي مرجع نصوص الأحوال الشخصية، مع مصادقة المراجع المدنية المختصة عليها. وفي وسع المشتري إدخال التعديلات المناسبة بسهولة إذا لم تتعارض مع المعتقدات الدينية، وهذا ما راعيته في اقتراحي.

هل تعتقد أن ما يمنع تحسّن أحوال الطفل اللبناني هو عدم مطابقة القوانين اللبنانية لبنود الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، أم التقاليد التي تحكم المسؤولين والمجتمع؟ وما هي نصيحتك العملية في هذا المجال؟

استكمال التوافق بين القوانين المحلية وبنود الاتفاقية الدولية لا يكفي إذا لم نعمل على تطبيق هذه القوانين بالتزام أهل السلطة وأهل المجتمع.

لا أسمح لذنسي بتوجيه نصيحة إلى المنظمات الأهلية، لأنها تعمل في هذا المجال بجهد كبير، رغم إمكاناتها المحدودة. ولكن أرى أن التضامن بين المنظمات الأهلية في المجال العملي (لا النظري فقط) يزيد من فعاليتها، ومن قدرتها على الضغط على الجهات المسؤولة.

فلا بد من الحصول على إذن من :
Division of Communication
UNICEF, 3 UNITED NATIONS
PLAZA
NEW YORK, N.Y. 10017, USA
ثمن النسخة الواحدة ٤٥ دولاراً
أميركياً.

دليل مقابلة الأطفال

دليل جديد يرشد الصحفيين
والعاملين في حقل الطفولة الى
الخطوات الواجب اتباعها لجمع
المعلومات عن الأطفال والاطلاع على
آرائهم ونقلها. وقد أرفق الدليل
بشريط مسجل بيدي فيه عدد من
الأطفال آراءهم ومشاعرهم لدى
إجراء مقابلات معهم. يمكن شراء
الدليل من قسم المبيعات في منظمة
غوث الأطفال البريطانية.
منظمة غوث الأطفال، قسم
المبيعات:

SAVE THE CHILDREN
Publication Sales
17 Grove hane
London SE5 8RD
Fax: +44 171 708 2508
Web http://www.scfuk.org.uk.

الأيام التدريبية على حقوق الطفل

وقائع الورشة التدريبية المنعقدة
في صنعاء/ اليمن ١٩٩٦. الأدوات
المستخدمة في التدريب مأخوذة من
الطبعة العربية لدليل التدريب على
حقوق الطفل الصادر عن الاتحاد
الدولي لغوث الأطفال. ومن دليل
«أفكار في العمل مع الناس» وموارد
أخرى مثل «من طفل الى طفل».
(متوفر أيضاً باللغة الإنجليزية، ٧
صفحات، A4، ٥ دولارات).

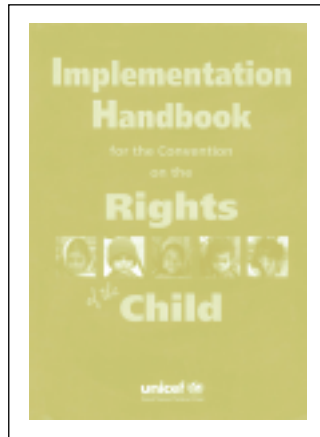
من طفل الى طفل في العالم العربي

أصدرت «ورشة الموارد
العربية» تقريراً بعنوان «من طفل الى
طفل في العالم العربي». التطبيق
والممارسة. وهو يوثق أعمال اللقاء
التشاورى الإقليمي الثالث (٣).
١٩٩٨/٥/٨). يعرض التقرير
تجارب ميدانية استخدم فيها نهج
«من طفل الى طفل» في العمل على
حقوق الطفل. باللغة العربية مع
ملخص باللغة الإنجليزية. النسخة
العربية: ٤ دولارات.

رسومات لأطفال من مخيم الدهيشة
ومدرستها الثانوية. يمكن الحصول
على الفيلم في الولايات المتحدة
الأميركية وكندا، من العنوان التالي:
Tel: +1 206-332-0882, Fax: 4586
E-mail: apa@halcyon.com

BADIL أو من
E-mail: badil@baraba.org
Website: www.badil.org
الثمن ٢٥ دولاراً أميركياً.

دليل تطبيقي لاتفاقية حقوق الطفل



بقلم راشيل هودجكين وبيتر
نول، نيويورك - الأمم المتحدة، ١٩٩٨
(٦٨١ صفحة).

يقدم الدليل مراجع مفصلة عن
السياسة العامة والتطبيق القانوني
والممارسات التي تسمح بترويج
الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل.
ويعرض الدليل لكل بند من بنود
الاتفاقية، ويقدم تحليل لجنة حقوق
الطفل التابعة للأمم المتحدة، وهو
خلاصة لخبرتها طيلة السنوات الست
المنصرمة، من خلال مراجعة تقارير
٧٨ دولة. كما يقدم الدليل عرضاً
مفصلاً ودقيقاً لدور اللجنة
ونشاطاتها، وفي ملاحق الدليل
معلومات وافية عن جميع وكالات
الأمم المتحدة، وآليات عملها.

وقد خصصت مقدمة الدليل
لإرشاد القارئ الى كيفية استخدامه.
ويتضمن الدليل مواد تطبيقية يمكن
للعاملين في مجال حقوق الطفل
استخدامها في ورشات تدريبية. وقد
اعتمد الدليل طريقة العرض المقارن
لجميع بنود الاتفاقية لإبراز تكامل
بنود الاتفاقية. ويمكن لمن يستخدم
الدليل تصوير أي جزء منه مجاناً،
بشرط واحد هو ذكر اليونيسيف
كمراجع للدليل. أما بالنسبة للترجمة،

في هذا المجال. يمكن الحصول على
الدراسة أو الإطلاع عليها من خلال
البريد الإلكتروني لكرين:
CRINMAIL@PRO.NET.CO.UK

«مدرسة للأطفال مع حقوق»: مغزى الاتفاقية الدولية

مؤلف الكتاب توماس هامبرغ،
عضو سابق في اللجنة الدولية
لحقوق الطفل. يركّز في كتابه هذا
على المبادئ العامة في الاتفاقية
الدولية ذات العلاقة بموضوع
التربية. ويشير بشكل خاص الى
البنود التي توفر نقطة انطلاق لتحفيز
الخطوات الإبداعية في مجال تطوير
المدارس والنظام المدرسي، على
أساس ان المدرسة التي تحترم حقوق
الطفل، وتشجعه على إبداء رأيه،
تساهم في خلق مجتمع أفضل.
والكتاب مرجع شديد الأهمية لكل من
يعمل في حقل التربية وحقوق الطفل.
الكتاب متوفر باللغة الإنجليزية، يُطلب
من المركز الدولي لنمو الطفل
(اليونيسيف).

UNICEF INTERNATIONAL CHILD
DEVELOPMENT CENTRE
PIAZZA 55, ANNUNZIATA 12
50122 - FLORENCE - ITALY
Tel: 3955-2345258, Fax: 244817

فيديو من اليونيسيف عن حقوق الطفل

أنتجت منظمة اليونيسيف
شريطاً تلفزيونياً (فيديو) مدته
ثلاثون دقيقة، يشرح حقوق الطفل
من خلال الرسوم المتحركة. والشريط
من إعداد عدة شركات غربية، قدمت
مجهودها مجاناً لمنظمة اليونيسيف.
يمكن الحصول على نسخة من
الفيديو من مكتب اليونيسيف في
بيروت:

مكتب منظمة اليونيسيف، قرب
محطة غراهام، بيروت - لبنان.

فيلم فلسطيني: «يوم لك ويوم عليك»

قام مركز المعلومات الفلسطيني
عن حقوق اللاجئين والإقامة (بديل)
في بيت لحم، بانتاج شريط سينمائي
عن حقوق الفلسطينيين في بيت لحم
بعنوان «يوم لك ويوم عليك»، وكان
العرض الأول في ١٩٩٨/٦/٩.
كما أعدت «بديل» من خلال
الشبكة الإلكترونية (انترنت)



تقرير عن زراعة الألغام في فلسطين

صدر في القدس تقرير ندوة عن
«زراعة الألغام في الأراضي
الفلسطينية»، عقدت في ٢٥ -
١٩٩٨/٣/٢٦. والتقارير من إعداد
نسرين خلف وخالد النبريص، من
منظمة الدفاع عن الأطفال (فرع
فلسطين). وقد مثلت هذه الندوة
النشاط الأول في برنامج يمتد على
ثلاث سنوات. وتركّز البحث فيها على
الألغام والذخائر غير المتفجرة، التي
خلفها الجيش الإسرائيلي وراءه في
الأراضي الفلسطينية المحتلة، وهي ما
زالت تتسبب حتى الآن بمقتل
وتشويه الأطفال. التقرير متوفر
باللغة الإنجليزية فقط، ويمكن
الحصول عليه من:

DCI PALESTINE
P.O.Box 55201
Jerusalem - Palestine
Tel: 972-2-6562963, Fax: 6562962

دراسة

تأثير اتفاقية حقوق الطفل

أعدت السيدة ليزا وول دراسة
لمنظمة رعاية الأطفال السويدية (رادا
بارن) عن تأثير اتفاقية حقوق الطفل
في ستة بلدان. كما تجري الدراسة
تقييماً لعمل اليونيسيف والمجلس
الأعلى للاجئين (التابع للأمم المتحدة)

منشورات عن حقوق الطفل



تحويل حقوق الطفل إلى واقع

يساعد هذا الدليل كلاً من الهيئات الحكومية المعنية والمنظمات الأهلية. وهو يشمل:

- قراءة في الإتفاقية من منظور عربي، في مدى تناغمها مع ظروف وتقاليد ومعتقدات المجتمعات العربية.
- تحليلاً للمعايير التي تقوم عليها الإتفاقية وكيفية تطبيقها.
- أسس إعداد التقارير إلى لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل.
- النص الكامل للإتفاقية.
- مراجع وعناوين مفيدة لمزيد من المعلومات والخبرات. إعداد: غانم بيبي وشيرين صيقللي. (٧٠ صفحة، ٣ دولارات).

دليل التدریب على حقوق الطفل

يعتبر هذا الدليل أوسع رزمة من المواد لعرض حقوق الطفل وفهمها، والتدريب على الإتفاقية الدولية الخاصة بها واستخدامها. وتساعد مواد هذا الدليل في تعميق وعي المديرين لمعتقداتهم وسلوكهم مع الأطفال. تقع النسخة العربية من الدليل في ٤٠٥ صفحات من المواد الأساسية والتمارين والحالات المختلفة لتدريب المديرين والأطفال وصانعي القرار ومروجي حقوق الطفل، وذلك في ستة فصول تعطي معلومات عن خلفيات الإتفاقية الدولية، ومضمونها، وأساليب تطبيقها واستخدامها، إضافة إلى تمارين وحقائق ومواد أخرى. ٢٥ دولاراً..



المنظمات الأهلية وحقوق الطفل في البلدان العربية

دليل عملي عن دور العمل الأهلي في تطبيق ومراقبة إتفاقية حقوق الطفل. وهو يقدم:

- قراءة في جهود تطبيق الإتفاقية في المجتمعات العربية، ودور الهيئات الأهلية في إنشاء «الائتلافات الوطنية» وإعداد التقارير المكتملة أو المتخصصة عن أوضاع الأطفال في بلدانها.
- عرضاً للموقع الخاص الذي تتمتع به المنظمات الأهلية في تطبيق إتفاقية حقوق الطفل، وكيف يمكن أن تساهم في مراقبة الإتفاقية.
- معلومات أساسية عن التنسيق والإئتلافات الأهلية المحلية.
- إرشادات مفصلة عن كيفية إعداد التقارير الأهلية وتقديمها إلى لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل.
- مراجع وعناوين مفيدة لمزيد من المعلومات والخبرات. إعداد: غانم بيبي وشيرين صيقللي. (٧٢ صفحة، ٣ دولارات).

إتفاقية حقوق الطفل في العالم العربي: الواقع والحاجات والتحديات

تقرير عن ورشة عمل إقليمية، قبرص ٩ - ١١ / ٥ / ١٩٩٤. يعرض هذا

التقرير المساهمات والمداولات في ورشة عمل إقليمية للمؤسسات الأهلية عن إتفاقية حقوق الطفل، والتوصيات الصادرة عنها. وقد تدارس اللقاء واقع حقوق الطفل في المجتمعات العربية، والمدى الذي وصل إليه تطبيق الإتفاقية، وركز على دور المؤسسات الأهلية - غير الحكومية - في إعداد التقارير إلى لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل. (٤٠ ص، ٣ دولارات).



البلدان الأخرى	البلدان العربية	الإشتراكات
٢٠ دولار	١٠ دولار	الأفراد والمؤسسات الإنسانية
٤٠ دولار	٢٠ دولار	المؤسسات الأخرى
الإشتراكات الجماعية يتفق بشأنها مع إدارة النشرة.		

* «حقي»: تصدر عن «ورشة الموارد العربية» (للعناية الصحية وتنمية المجتمع).

ARC, P.O.Box. 7380 Nicosia - Cyprus;
Tel: (+3572) 766741, Fax: (+3572) 766790

* «حقي» تدعو جميع القراء إلى المساهمة فيها وترحب بكل الأخبار والأنشطة والمقالات والتقارير. تصدر «حقي» عن برنامج مشترك مع «رادا بارن» (رعاية الأطفال السويدية) - صنعاء - اليمن.

* المقالات والمعلومات المنشورة تعبر عن آراء أصحابها ولا تمثل بالضرورة آراء «ورشة الموارد العربية» أو «رادا بارن»

* «ورشة الموارد العربية»، مؤسسة عربية مستقلة ذات منفعة عامة، لا تتوخى الربح التجاري، هدفها إعداد ونشر وتوزيع الكتب والمواد التعليمية والتثقيفية اللازمة في مشاريع الرعاية الصحية وتنمية المجتمع والموارد البشرية، وتطوير التواصل بين العاملين في هذه الميادين في البلدان العربية. تأسست «الورشة» في ١٩٨٨، على أيدي مجموعة من العاملات والعاملين في حقول الرعاية الصحية الأولية، وتنمية المجتمع، والتربية، والنشر.

* *Haq-qi*: a newsletter supporting NGOs and concerned parties working with children's rights in the Arab region. Published quarterly by ARC; Arab Resource Collective, as part of regional programme on Child's Rights with, and supported by Radda Barnen (Swedish Save the Children) - Sanaa - Yemen
ARC, P.O.Box. 7380 - Nicosia - Cyprus. Tel. (+3572) 766741 - Fax.766790.

الفريق التنفيذي
المحرر العام: غانم بيبي
مدير التحرير: الياس سحاب،
المحرر التنفيذي: سناء عسيران
التنسيق: سامية عيسى،
التصميم: غانم بيبي،
التنفيذ الفني: آمال شريف.
رسوم: سعد حاجو